اضطرابات التجارة

إرساء السفينة العملاقة بنجامين فرانكلين في ميناء لوس أنجلوس، سان بيدرو، كاليفورنيا، الولايات المتحدة

كريستينا كونستانتينسكو، وأديتيا ماتو، وميشيل روتا

أصبحت التجارة العالمية لغزا في الآونة الأخيرة. ففي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وخاصة عقب مرحلة الركود الكبير، تباطأ معدل نمو التجارة باستمرار مقارنة بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي. ويبدو أن عام ٢٠١٥ قد أضاف بعدا جديدا، وهو: التقلب. فالبيانات المتاحة تشير إلى انكماش التجارة العالمية بشكل حاد في النصف الأول من العام قبل أن تبدأ في النمو مرة أخرى، وإن كان ببطء.

وفي مقال سابق («تباطؤ النشاط التجاري،» في عدد ديسمبر ٢٠١٤ من مجلة التمويل والتنمية)، درسنا العوامل الدورية والهيكلية وراء تباطؤ التجارة العالمية، وهي: ضعف الطلب، وسلاسل القيمة الناضجة، وتباطؤ مسيرة تحرير التجارة مقارنة بتسعينات القرن العشرين. ولا تزال هذه القوى مؤثرة وساهمت في ضعف نمو التجارة العالمية في عام ٢٠١٥.

وقد تعكس التقلبات التجارية في عام ٢٠١٥ الاضطرابات التي وقعت مع انتقال الصين إلى مسار جديد للنمو أكثر بطئا وأقل اعتمادا على الاستثمار والإنتاج الصناعي. وكان لتحول الاقتصاد الصيني انعكاسات متباينة بشكل لافت للانتباه على البلدان التي تعتمد على صادراتها الرئيسية. وبعض هذه التأثيرات مؤقت والبعض الآخر أكثر هيكلية. فقد عانت الشركات المصنعة (وخاصة في شرق آسيا) من انخفاض كبير في كميات الصادرات لكنها تتعافى الآن؛ كما عانى منتجو السلع الأساسية في المقام الأول من انخفاض أسعار الصادرات الذي لا يزال مستمرا؛ بينما استفاد مصدرو الخدمات على نحو يمكن أن ينبئ بفرص في المستقبل.

عام غريب جدا

بعد فترة من النمو التجاري المنخفض وإن كان مستمرا إلى حد ما، تشير البيانات الأولية لعام ٢٠١٥ إلى حدوث انكماش مفاجئ في حجم التجارة بحوالي ٣٪ على أساس ربع سنوي مقارن في النصف الأول من العام (انظر الرسم البياني ١). وفي الربع الثالث من عام ٢٠١٥، يبدو النمو موجبا مرة أخرى وإن كان أضعف مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠١٤. وتركز الانكماش والانتعاش الجزئي في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

ويبدو أن آسيا الصاعدة، التي تستحوذ على أكثر من ربع التجارة العالمية، قد أصبحت مركز الانكماش التجاري والانتعاش الأولي في عام ٢٠١٥. فوفقا للأرقام الأولية، انخفضت واردات آسيا الصاعدة في النصف الأول من عام ٢٠١٥ بنسبة ١٠٪، وهو ما يمثل ٩٠٪ تقريبا من الانكماش في حجم الواردات العالمية. وشهدت الصين وحدها انكماشا في حجم

انتقال الصين إلى مسار جديد للنمو يسهم في تقلبات التجارة اليوم وسيشكل فرصا تجارية غدا

الرسم البياني ١

انتعاش المشتريات

تراجعت واردات السلع العالمية في بداية ٢٠١٥ ثم ارتفعت إلى حد ما في وقت لاحق من العام.

(المتوسط المتحرك لثلاثة شهور، يناير ٢٠١٢=١٠٠)

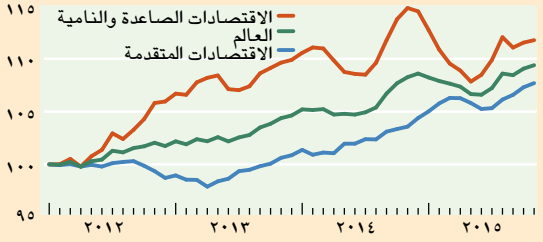

المصدر: المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB)؛ بيانات معدلة موسميا.

الرسم البياني ٢

أثر الصين

كان للصين الأثر الأكبر على التغيرات في واردات السلع العالمية.

(المساهمات في نمو حجم واردات السلع العالمية، ٪)

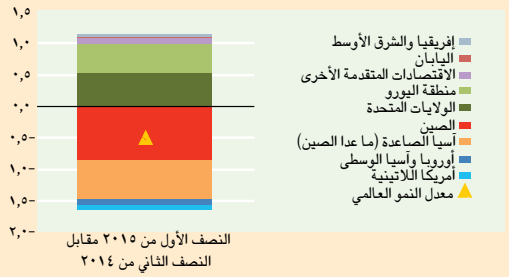

المصادر: المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB)؛ وتقرير المرصد الاقتصادي العالمي الصادر عن البنك الدولي.

الواردات بنسبة ١٥٪ كما كانت مسؤولة عن أكثر من نصف الانكماش في الواردات العالمية (الرسم البياني ٢). ويسهم انعكاس مسار هذه الاتجاهات في المنطقة في الربع الثالث فيما نلاحظه من انتعاش في التجارة العالمية، رغم أن نمو التجارة في عام ٢٠١٥ كان لا يزال أضعف مقارنة بعام ٢٠١٤. وللتطورات التي شهدتها مناطق أخرى أهميتها أيضا. وتحديدا، ساهم في انخفاض حجم الواردات العالمية انخفاض الواردات من البلدان المصدرة للسلع الأساسية التي أصابتها الأزمة مثل البرازيل وروسيا — مما يعكس إلى حد ما انخفاض الطلب في الصين، كما هو مبين أدناه.

نبوءة نابليون

يشتهر نابليون بقوله: «عندما تستيقظ الصين سيهتز العالم.» وفي الواقع، يتأثر نمط الإنتاج والتجارة في شرق آسيا وغيرها بالتقلبات الاقتصادية الكلية على المدى القصير نتيجة تحول الاقتصاد الصيني من الاستثمار والتصنيع إلى الاستهلاك والخدمات. وتتجلى هذه التغيرات في الصناعة التحويلية، والسلع الأساسية، وتجارة الخدمات.

وكان لتحول الاقتصاد الصيني انعكاسات متباينة بشكل لافت للانتباه على البلدان التي تعتمد على صادراتها الرئيسية.

وعلى جانب الإنتاج، تركز تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي في القطاع الصناعي، الذي يعتمد بقدر أكبر على المدخلات المستوردة مقارنة بقطاعات الاقتصاد الأخرى؛ وتشكل المدخلات المستوردة ١١,٥٪ من مجموع مدخلات القطاع الصناعي وحوالي ٦٪ فقط من مدخلات القطاعات الأخرى. وعلى جانب الطلب، كان التباطؤ ملحوظا بقدر أكبر في الاستثمار، الذي تكون كثافة الواردات فيه أكبر، رغم تناقصها، مقارنة بمكونات الطلب الكلي الأخرى. وتزيد كثافة الواردات في الاستثمار في الصين بنسبة ٥٠٪ عنها في الاستهلاك. وتشكل الواردات المرتبطة بالاستثمار ما يقرب من ٦٠٪ من مجموع الواردات الصينية، و١١٪ من الواردات المرتبطة بالاستثمار في العالم (في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة).

وقد تم توزيع الانكماش في واردات الصين عبر جميع المناطق في العالم. وعند قياس الانكماش بحصة صادرات بلد ما إلى الصين في مجموع صادرات هذا البلد، سنجد أن البلدان الأكثر انكشافا للصين شهدت غالبا انكماشا أكبر في قيمة صادراتها في النصف الأول من عام ٢٠١٥ مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١٤ (انظر الرسم البياني ٣). بيانات التجارة الثنائية عن الربع الثالث غير متاحة حتى الآن. وقد أدت زيادة الانكشاف للصين بنسبة ١٪ إلى زيادة الانكماش في نمو قيمة صادرات البلد المعني بنسبة ٠,٣٪. ويُعزى انخفاض قيمة الصادرات إلى انخفاض الأسعار والكميات بنسب متفاوتة عبر مختلف المناطق حسب تكوين صادرات البلد المعني. ويعكس تباطؤ نمو الواردات من البلدان الكبرى المصدرة للسلع الأساسية، كبلدان منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء، انخفاض الأسعار في الآونة الأخيرة؛ والانكماش الكبير في الواردات من آسيا الصاعدة، لا سيما في الربع الأول من ٢٠١٥، والذي يرجع أساسا إلى انخفاض الكميات.

سلاسل متضخمة

كان التأثير الواقع على الصناعة التحويلية واضحا جدا في منطقة شرق آسيا التي شهدت انهيار التجارة الإقليمية. وتعد الصين وجهة نهائية مهمة للصادرات ذات القيمة المضافة من البلدان الآسيوية الأخرى. وتشير البيانات المتاحة لخمسة بلدان في شرق وجنوب آسيا إلى أن حوالي ٥٠٪ من إجمالي صادرات هذه البلدان إلى الصين تشكل القيمة المضافة التي يتم استيعابها في نهاية المطاف في الصين، وبالتالي تعتمد بشكل كامل على الطلب الصيني. وهناك ٢٠٪ أخرى من صادرات المنطقة يعاد تصديرها من الصين وتُستهلك في بلدان ثالثة، وبالتالي لا تعتمد على الطلب الصيني. وتشكل النسبة المتبقية القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي صادرات بلد معين إلى الصين، والتي تنشأ في أماكن أخرى في المنطقة وخارجها.

وربما كانت التغيرات في تكوين النشاط الاقتصادي وراء تضخيم أثر التغيرات الاقتصادية الكلية في الصين. فقد تحول الإنتاج بعيدا عن القطاعات التي ترتبط بسلاسل القيمة العالمية — أي من الإنتاج الصناعي إلى الخدمات وكذلك من السلع الرأسمالية (المعدات والأجهزة)، التي تستخدم في الإنتاج الصناعي، إلى السلع الاستهلاكية. ونظرا لاتساع شبكة سلاسل العرض في شرق آسيا، فربما كان أثر التضخيم هذا على تدفقات التجارة داخل المنطقة الواحدة أكبر مقارنة بتدفقات التجارة بين المناطق.

وعلى المدى الأطول، يُتوقع أن يكون تعافي التجارة العالمية، من ناحية، محدودا نتيجة انخفاض نمو الطلب في الصين؛ ومن ناحية

الرسم البياني ٣

انكشاف الانكماشات

شهدت البلدان الأكثر انكشافا للصين انكماشا أكبر في قيمة صادراتها في النصف الأول من عام ٢٠١٥ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٤.

(النمو في مجموع قيم الصادرات السلعية، النصف الأول من عام ٢٠١٥ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٤)

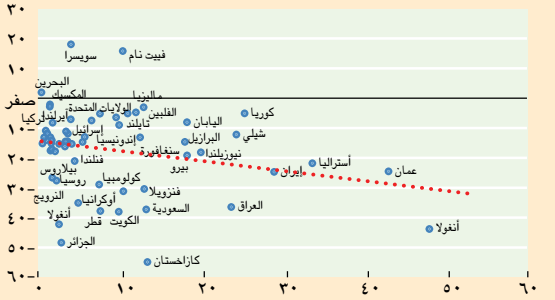

الانكشاف للصين (حصة الصادرات إلى الصين في مجموع صادرات البلد، ٪)

المصدر: صندوق النقد الدولي؛ إحصاءات وجهة التجارة.
ملحوظة: مسميات البيانات في الرسم البياني تستخدم الرموز القُطْرية المعتمدة في المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

أخرى يُتوقع أن يلقى هذا التعافي دعما نتيجة تحول الإنتاج بعيدا عن الصين نحو اقتصادات أخرى أقل تكلفة. ومن المحتمل أن تؤدي إعادة التوازن بالتحول من الاستثمار إلى الاستهلاك إلى توفير فرص للبلدان المصدرة للسلع النهائية وقد تدعم في نهاية المطاف قطاعات السلع الوسيطة والرأسمالية الرئيسية التي تتأثر سلبا الآن.

اضطرابات اسمية وفرص حقيقية

لم تشهد البلدان المصدرة للسلع الأساسية أي انخفاض في أحجام الصادرات. ورغم أن البلدان المصدرة في إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية قد شهدت انخفاضا في قيم التجارة، لكن ذلك كان يرجع إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية — أي انكماش اسمي وليس حقيقي. وتشير هذه الأدلة في الأساس إلى استجابة السعر للتوقعات بشأن انخفاض الطلب على السلع الأساسية وزيادة العرض في قطاعات مثل النفط والغاز. ومع ذلك، تسبب تدهور معدلات التبادل التجاري في البلدان المنتجة للسلع الأساسية في التأثير سلبا على الدخول الحقيقية لتلك المجموعة والمساهمة في الركود الذي شهدته بلدانا مثل البرازيل وروسيا، مما أدى إلى مزيد من الانكماش في أحجام واردات البلدان المصدرة للسلع الأساسية.

وتمثل إفريقيا والشرق الأوسط نموذجا لهذه الاضطرابات الاسمية. فبعد أن شهدت بلدان إفريقيا والشرق الأوسط أكبر انخفاض في قيم الصادرات منذ منتصف ٢٠١٤، ساهمت بشكل كبير في انخفاض قيم التجارة العالمية مؤخرا. وإلى جانب أن التراجع في صادرات النفط والسلع الأساسية ظاهرة اسمية غالبا مدفوعة بتغير الأسعار، فإنه يعكس تباطؤ نمو الحجم في السنوات الأخيرة. ويُعزى أكثر من نصف الانخفاض في قيم صادرات إفريقيا والشرق الأوسط إلى الصين والاقتصادات الآسيوية الصاعدة الأخرى معا.

وأيضا تؤدي إعادة التوازن للاقتصاد بالتحول من الاستثمار إلى الاستهلاك إلى تحويل الطلب في الصين من السلع إلى الخدمات. وتتم تلبية جزء من هذا الطلب عن طريق الواردات الخارجية والاستهلاك في الخارج — والذي أصبح نموه واضحا بالفعل. وتبين البيانات المتاحة بالتأكيد اختلاف ديناميكية الواردات من السلع والخدمات في السنوات

الرسم البياني ٤

مسارات متباعدة

ترتفع واردات الصين من الخدمات بينما تنخفض وارداتها من السلع.

(المؤشر، ٢٠١١: الربع الأول = ١٠٠)

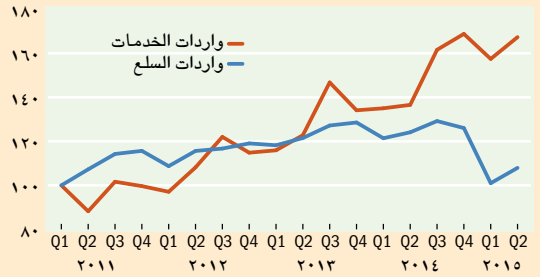

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات.
Q1= الربع الأول، Q2= الربع الثاني، Q3= الربع الثالث، Q4= الربع الرابع.

الأخيرة، مع انخفاض واردات السلع وارتفاع واردات الخدمات، لا سيما السفر (انظر الرسم البياني ٤). وقد تعكس الأخيرة الاستهلاك في الخارج من الخدمات التي تشمل السياحة والتعليم والصحة. لكن يمكن أيضا لهذه البيانات رصد عوامل أخرى قصيرة الأجل مثل التدفقات الرأسمالية المقنَّعة أو غير المشروعة.

ورغم أن واردات الخدمات آخذة في الارتفاع، لا تزال التجارة في السلع هي السائدة. ويتأثر الأثر الصافي إلى حد كبير بانخفاض واردات السلع، نظرا لأن حصة الخدمات كانت صغيرة نسبيا في مجموع واردات الصين في عام ٢٠١٤. غير أن هذه الحصة ارتفعت من حوالي ١٥٪ في بداية عام ٢٠١١ إلى ما يقرب من ٢٢٪ في النصف الأول من عام ٢٠١٥.

التحول بحرص

بالنظر إلى المستقبل، سنجد أن إعادة التوازن للاقتصاد الصيني ستؤثر بلا شك على اتجاهات التجارة العالمية. لكن كيفية إدارة عملية التحول ستؤثر على درجة تقلبات التجارة العالمية في السنوات المقبلة.

ويؤدي تراجع النمو في الصين، إلى جانب تحول الاقتصاد من التركيز على الاستثمار إلى التركيز على الاستهلاك، إلى التأثير على البلدان المصدرة للصناعات التحويلية والسلع الأساسية. ومن المحتمل أن يكون التغير في تكوين الطلب في صالح البلدان المصدرة للسلع الاستهلاكية وفي نهاية المطاف البلدان المصدرة للسلع الوسيطة والرأسمالية الرئيسية المستخدمة في إنتاج هذه السلع الاستهلاكية. وفي الأجل الأطول، قد يعمل ارتفاع الأجور في الصين أيضا على تشجيع الإنتاج الصناعي والصادرات الصناعية في الاقتصادات الأقل تكلفة، ويؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب على السلع الأساسية. وأخيرا، تؤدي إعادة التوازن أيضا إلى تحويل الطلب في الصين من السلع إلى الخدمات، وقد ترتفع هذه الواردات بسرعة أكبر إذا استمر انفتاح أسواق الخدمات. ■

كريستينا كونستانتينسكو خبير اقتصادي، وميشيل روتا اقتصادي أول، وكلاهما يعملان في التجارة والتنافسية والممارسات العالمية بالبنك الدولي، وأديتيا ماتو مدير أبحاث التجارة والتكامل الدولي في البنك الدولي.

يستند هذا المقال إلى تقرير صادر عن البنك الدولي أعده المؤلفون، *"Global Trade Watch: Spillovers from China's Rebalancing"*.